ممارسات تمهيد الدخل وأثرها على الأداء المالي: دليل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ابراهيم محمد عتيق [1]، سلسبيل ذياب الكومي[2]

[1] جامعة القدس، القدس، فلسطين

iateeq@staff. alquds. Edu [1]

[2] بنك فلسطين – دورا، فلسطين

الملخص:

شخصت هذه الدراسة واقع ممارسات تمهيد الدخل وفق نموذج (ايكل،1981) على الأداء المالي، حيث طبقت على 31% من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عن الفترة (2017-2023) . أظهرت النتائج تزايدا ملحوظا في ممارسات تمهيد الدخل من قبل إدارة الشركات تحقيقا لأهداف ذاتية ولخدمة بعض فئات المستثمرين. كما تبين وجود أثر ضعيف، ومتباين الاتجاه، ولكن دال إحصائيا،لأثر متغير تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي. كما لوحظ أثر ايجابي ضعيف للحوكمة على مؤشرات الأداء المالي، بينما أثر هيكل الملكية بصورة عكسية ضعيفة على الأداء المالي. تضمنت أهم التوصيات حث إدارة الشركات على الالتزام الجاد بمبادئ الحوكمة في سلوكها بحيث تعمل بشكل متوازن على خدمة كافة فئات المهتمين، وكذلك الالتزام بمعايير التقرير والابلاغ المالي الدولية في عملية التقرير المالي عن أدائها. كما أوصت بضرورة قيام المدقق ببذل المزيد من العناية المهنية عند إبداء الرأي حول القوائم المالية لأجل الإبقاء على تمتعها بالمصداقية والموثوقية في نظر المهتمين.

الكلمات الدالة: تمهيد الدخل؛ الأداء المالي؛ الحوكمة؛ هيكل الملكية؛ نظرية الوكالة؛ بورصة فلسطين.

Income Smoothing Practices and Their Impacts on Financial Performance: Evidence from Corporates listed on the PEX

Ibrahim Mohammad Ateeq [1], Salsabeel Diab Alkomi [2]

[1] Al-Quds University, Jerusalem, Palestine

[1] iateeq@staff. alquds. Edu

[2] Bank of Palestine, Dura, Palestine

Abstract

This study examined income smoothing practices based on the Eckel model (1981) on financial performance, which was applied to 31% of companies listed on the Palestine Stock Exchange from 2017 to 2023.

The results showed a significant increase in income smoothing practices by the sample companies' management to achieve opportunistic goals and serve some categories of investors. Results also showed a statistically weak, mixed in direction, but significant effects of the income smoothing variable on financial performance indicators. A weak positive effect of governance on financial performance indicators was also observed, while the ownership structure had a weak negative effect on financial performance. The key recommendations for the company›s management include promptly adhering to principles of governance in its conduct, ensuring a balanced consideration of stakeholders' interests, and complying with international financial reporting standards in the disclosure of its performance. The auditor may be recommended to exercise further due professional care in his audit work leading to fair opinion on the corporate financial reports in order to maintain their fair presentation from stakeholders' point view.

Keywords: income smoothing; financial performance; governance; ownership structure; agency theory; Palestine Exchange.

Received: 9/2/2024 **Revised: 26/1/2025** **Accepted: 30/1/2025**

مقدمة

لاقت ظاهرة إدارة الأرباح عامة، و تمهيد الدخل خاصة اهتماما كبيراً في الفكر المحاسبي منذ ستينات العقد الماضي على الأقل، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي نتج عنها انهيار عدد من الشركات العالمية الكبرى. حيث تلاعبت الإدارة بنتائج أعمال الشراكات وعرضت ارباحاً غير حقيقية من أجل تلبية احتياجات المهتمين المعلوماتية. حيث بذلك قد مارست تمهيد الدخل ولم تحافظ على الشفافية في إعداد قوائمها المالية التي تعد المصدر الأساسي للمعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. ولكي تلبي هذه القوائم أهدافها المنشودة يجب أن تكون عادلة وبعيدة كل البعد عن تمهيد الدخل(التكريتي، 2019).

وتلجأ الشركات إلى ممارسة تمهيد الدخل من خلال اخفاء بعض الحقائق المؤثرة أو توفير معلومات مغلوطة تقود إلى اتخاذ قرارات اقتصادية مضللة و متحيزة. فقد تلجأ إليه الشركات من أجل زيادة درجة الأمان الوظيفي وزيادة معدل النمو في الدخل، وزيادة درجة رضا حاملي الأسهم عن اداء الشركة وتحقيق استقرار في الدخل، والتأثير على مبلغ الضرائب لخزينة الدولة. لذلك يجب القيام بمراجعة عمليات الأداء المالي في الشركات من أجل السعي لتقويم وتطوير عملياتها التشغيلية وتحسين خدماتها (بوخناف، وحولي،2019). فالأداء المالي الجيد مطمح اداري، والتأثير السلبي على الأداء بأية وسيلة موضع اهتمام و تساؤل. فبيئة الأعمال في فلسطين تعاني من عدة إرهاصات قانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية. لذا جاءت هذه الدراسة من أجل تحديد أثر ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باعتبارها وعاء استثماري منظم وهام.

(2): مشكلة البحث وأسئلته

تؤثر حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين بشكل سلبي على أداء الشركات المالي. لذلك عادة ما تلجأ إدارة بعض الشركات إلى ممارسة عمليات تمهيد الدخل في إعداد قوائمها المالية انسجاما مع نظرية الوكالة، و لكن بما يخدم أهدافها المتعددة و خاصة إرضاء الأطراف متعارضة المصالح. فقد تلجأ أيضا إلى تلك الممارسة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي املا في تحسين الأداء المالي الفعلي للشركات التي تديرها في ظل العولمة الذي نعيش. وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما واقع و تأثير ممارسات تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ؟ وينبثق عن ذلك التساؤلات التالية:

1. ما واقع ممارسة تمهيد الدخل في عملية التقرير المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

2. هل تؤثر ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مقاسا بالعائد على الاستثمار ؟ وما مستوى ذلك الأثر؟

3. هل تؤثر ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بالعائد على الأصول ؟ وما مستوى ذلك الأثر؟

4. هل تؤثر ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بالعائد على حقوق الملكية؟ وما مستوى ذلك الأثر؟

5. هل تؤثر ممارسة تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين مقاسا بربحية السهم ؟ وما مستوى ذلك الأثر؟

(3):أهمية البحث

الأهمية النظرية: يصب هذا البحث في إثراء الجانب المعرفي حول مفهوم وممارسات تمهيد الدخل متزايدة الانتشار عالميا، والتي تقوم به إدارة الشركات لأغراض توجيهية متحيزة أثناء عملية التقرير عن أدائها. هذه الممارسة تحمل تداعيات سلبية على منتجات عملية التقرير، مما يعيق فرصة اتخاذ القرار الاقتصادي السليم من قبل المهتمين. وهذا بالطبع يزيد مستوى التحديات امام مهنة التدقيق من اجل ابداء الفني المحايد حول المصداقية والموثوقية لاحتياجات المهتمين المعلوماتية التي تتضمنها التقارير المالية للشركة.

الأهمية العملية:

1- أن ممارسات تمهيد الدخل إجراء متناقض الآثار قد تقوم به إدارة الشركة لتحقيق مصالحها من خلال تبني بعض الطرق والسياسات المحاسبية في عملية لتحقيق ثبات نسبي في توزيع الأرباح من سنة إلى اخرى. لذا فإن دراسة هذا السلوك في فلسطين باعتبارها بيئة استثمارية ناشئة، مقيده وغير مستقرة سياسيا جدير بالاهتمام. حيث يفترض أن يحقق آثارا إيجابية على استقرار أداء إدارة الشركات ويزيد مستوى ثقة المهتمين وخاصة المساهمين بأدائها.

2- هذا البحث محل اهتمام للمدقق، حيث أن مستوى ممارسة تمهيد الدخل مرتبط بمستوى العناية المهنية الواجب القيام بها من قبل المدقق، و كذلك حجم وتنوع إجراءات التدقيق للوصول إلى رأي ملائم حول مستوى عدالة تمثيل القوائم المالية. وأن عدم أخذ ذلك في الاعتبار يزيد من مستوى مخاطر التدقيق التي يواجهها المدقق بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص.

(4):أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تشخيص مستوى ممارسات تمهيد الدخل من قبل إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالـة خلال المدة (2017-2023).

2- التعرف على أثر ممارسة تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال المدة(2017-2023).

3- تقييم علاقة كل من الحوكمة و هيكل الملكية والقطاع الاقتصادي واثرها على مستوى ممارسات تمهيد الدخل من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

(5):الإطار النظري للبحث:

5. 1: مقدمة

بسبب التوسع في حجم الاستثمار وتطور الشكل القانوني للأوعية الاستثمارية , وبسبب الحاجة إلى التخصص في إدارة المال المستثمر ظهرت نظرية الوكالة . هذه النظرية تقوم على طرفين الموكل وهو المالك الذي يملك عادة القدرة على إدارة المال بالشكل الأمثل والوكيل المتمثل بصاحب المال او المستثمر والذي لايمتلك القدرة والخبرة الكافية في الإدارة. تفترض النظرية الاقتصادية أن الوكيل او المدير انسان عادي يسعى إلى تعظيم مكاسبه الشخصية من خلال الحصول على مزايا ومكاسب مادية مثل العلاوات والحوافز المادية المرتبطة بنتيجة الأداء. هذا السلوك قد يتعارض مع مصالح موكله وهو المستثمر او المالك الذي يسعى إلى تعظيم حقوق الملكية (المرحبي،2020). يعتقد الباحثان

أن من أهم وسائل إحداث التوازن في سلوك الإدارة في علاقاتها مع الملكية من خلال نظرية الوكالة، تطبيق الحوكمة التي بموجبها تتم مراقبة سلوك الإدارة خلال التصرف في حقوق الملكية المتمثلة نتائجها بالقوائم المالية السنوية. وأن الحوكمة تقتضي التصرف بشفافية وبشكل متوازن في انشطة الإدارة بما فيها الحرص على الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية في عملية التقرير المالي مما يحد من سلوكها بخصوص تمهيد الدخل .

2 .5 مفهوم تمهيد الدخل، صوره ودوافعه

يعرف (1968,Copeland) تمهيد الدخل بأنه محاولة الإدارة نقل جزء من الربح المتحقق في سنة ارباحها عالية إلى سنة أرباحها منخفضة وذلك من أجل التقليل من التقلبات الكبيرة في الأرباح. ويصفه(مطر وآخرون ،2017) بأنه أحد أشكال تدخل الإدارة المقصود في عملية القياس والإفصاح المحاسبي من خلال استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة وتأجيل الاعتراف بالإيرادات من السنة الحالية إلى السنة القادمة أو العكس،بما يؤثر في تقييم مستخدمي القوائم المالية لوضع الشركة وبالتالي قدرتها التمثيلية في اتخاذ القرارات. كما يعتبره (Ria-hi-Belkaoui,2005) بأنه توجيه الدخل بشكل متعمد من قبل الإدارة بهدف تقليل الانحرافات في الدخل إلى أدنى حد مقبول،بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. كما يعتبره (2017,Obaidat) من أهم طرق إدارة الأرباح، حيث تعتقد الإدارة أنه بإمكانها إخفاء حقيقة المركز المالي للشركة عن المستثمرين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام بدائل محاسبية للحد من تقلبات الأرباح من خلال التأثير على العوائد (سعيد و حسن، 2019). كما يوصف بأنه محاولة لتحسين غير حقيقي للقدرة التنافسية والأداء المالي تقوم به إدارة الشركة من خلال تطبيق بدائل محاسبية محددة في عملية التقرير المالي(Kindory et al 2020,).

ويتخذ تمهيد الدخل أحد الشكلين التاليين:التمهيد الحقيقي كما عرفه (1981,Eckel) بأنه القرارات التي تقوم على اختيار أو عدم اختيار الأحداث الاقتصادية المؤثرة على تمهيد الدخل,مثل تركيز الإدارة على القرارات التشغيلية أو الاستثمارية على أساس تأثيرها على تمهيد الدخل. أما التمهيد الوهمي فهو تلاعب محاسبي يركز على طريقة توزيع التكلفة على الفترات المحاسبية، وعلى التصنيف الداخلي لعناصر قائمة الدخل أو استخدام الإيرادات والمصروفات الخاصة بفترة معينة، وذلك بهدف تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة للدخل (الخرابشة و الشرايري،2020) ، مما يؤثر على ارقام عناصر قائمة الدخل دون التأثير على التدفقات النقدية للشركة (سعيد وحسن، 2019).

وتشير دراسة (Lambert 1984,)ان تمهيد الدخل ظهرت بسبب نظرية الوكالة، حيث وجود تضارب في المصالح بين الإدارة والملكية، والتي تنتج عن عدم تماثل الاحتياجات المعلوماتية لكل منهما وسعي كل منهما إلى تعظيم مصلحته الذاتية. كما إن لعملية تمهيد الدخل دوافع متعددة تخدم في جوهرها الإدارة بإظهار ارباح اكثر استقرارا وثباتا عبر الفترات المالية المتعاقبة. فمن هذه الدوافع تلك التي تنشأ عن التعاقد بين الشركة والأطراف الأخرى مبنيا على النتائج المحاسبية، فينشأ عند الإدارة دافع تمهيد الدخل بهدف تقليل تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن (العجروش، 2018). ومن هذه التعاقدات ما يتعلق بمكافآت الإدارة نفسها من خلال تعظيم حصتها من صافي الدخل حيث يتم تجنب السياسات المحاسبية التي تقلل الأرباح أو تزيد من تقلبات الأرباح (العجروش، 2018). و يرى (مطر وآخرون، 2017) أنه في حالة الزيادة الفعلية عن الحد الأقصى للأرباح؛فإن الدافع لدى الإدارة تخفيض ربح الفترة الحالية لحساب الفترات التالية بالشكل الذي يضمن استمرار المكافآت. و في حالة انخفاض الربح الفعلي عن الحد الأدنى للأرباح؛فإن الدافع لدى الإدارة زيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترات اللاحقة وذلك لضمان الحصول على المكافآت الحالية.

وتمثل اتفاقيات الدين أحد الدوافع الرئيسية لممارسة تمهيد الدخل , حيث تحاول الإدارة الالتزام بهذه العقود وعدم الاخلال بها وذلك عن طريق اختيار سياسات محاسبية تعظم منفعتها دون انتهاك شروط عقد المديونية، علاوة على ضمان عدم تعرضها لأعباء إضافية (الخرابشة و الشرايري ،2020). كما أنه من الممكن ان تبرم الشركات عقودا مع العمال على أساس اعطائهم أجرا ثابتا بالإضافة إلى مكافأة تحدد على أساس نسبة معينة من الأرباح في حال تحقيق مستوى معين من الربح. بناءا على ذلك، فإن أي زيادة في الأرباح تدفع العمال إلى المطالبة بزيادة أجورهم. ومن

هنا تسعى الإدارة إلى تبني ممارسات تمهيد الدخل بهدف إظهار استقرارية الشركة في تحقيق الربح وإيهام الموظفين بعدم قدرة الوحدة الاقتصادية على ضمان أي زيادات في أجور العمال(سعيد و حسن، 2019).

كما يمكن قيام الإدارة بإجراء عمليات تمهيد للدخل بهدف التأثير على الأداء السوقي للسهم في البورصة عن فترة قصيرة، وذلك من خلال عروض وخيارات الأسهم، ومحاولة التوافق مع تنبؤات المحللين الماليين، وإعطاء انطباع عن انخفاض مستوى المخاطر المحيطة بأداء الشركة ثم ارتفاع أسعار أسهمها. وأخيرا قد تلجأ الإدارة إلى ممارسة تمهيد الدخل لدوافع تنظيمية وتشريعية انطلاقا من اعتقادها بأن للأرباح المعلنة واستقرارها أثر على عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين،مثل تجنب التكاليف السياسية كدفع تعويضات للغير، أو الخضوع للفحص من جانب جهات حكومية لأغراض التسعير ومنع الاحتكار، أو تقليل المدفوعات الضريبية (شعث،2019).

ويتأثر سلوك تمهيد الدخل بعدة اعتبارات أهمها القوانين والتشريعات، فتتم ممارسة تمهيد الدخل بهدف تقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة(2019,Ozili). كما أن حجم الوحدة الاقتصادية يؤثر في مستوى تمهيد الدخل، فكلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية تدخل الإدارة بالأرباح وممارسة تمهيد الدخل، وذلك بسبب اتساع المجال أمام الشركة لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، وزيادة مستوى مرونة استخدام التغيرات المحاسبية. كما أن ربحية الشركة عامل مؤثر أيضا في مستوى ممارسة تمهيد الدخل،حيث تسعى الإدارة إلى التمتع بأرباح عالية تحاول دائما الحفاظ على قيمة الشركة السوقية)حتحوت وبورديمة،2022).

وكشفت دراسة (التكريتي, 2019) وجود علاقة بين هيكل ملكية الشركة ومستوى تمهيد الدخل،حيث أن الشركة التي ينتشر فيها تركيز الأسهم بين مجموعة كبيرة من المساهمين تكون عرضة لتمهيد الدخل بدرجة اكبر من الشركة التي يقل فيها تركيز انتشار الأسهم. كما أنه في حالة تركيز انتشار الأسهم في يد مجموعة من الملاك فان المديرين في تلك الشركة لا يحتاجون للتلاعب بالأرباح لأن المالك يدرك كل شيء عن نتائج الوحدة الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تعيشها (Ogundajo& Otitolaiye ,2021). وأخيرا، فإن التزام الشركات بالحوكمة يقلل من ممارسات تمهيد الدخل لأن ذلك يقلل من تلاعب المدراء بالمعلومات وتضليل الجهات الخارجية وبالتالي التقليل من تمهيد الدخل وتحسين الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية بما يضمن مصداقية أكثر للمعلومات المحاسبية (التكريتي، 2019).

5. 3: نماذج قياس تمهيد الدخل:

تعددت نماذج قياس تمهيد الدخل نستعرض منها مايلي:

بموجب دراسة (1987,Moses) يتم قياس تمهيد الدخل عن طريق (قسمة الأرباح قبل التغير مطروحة من الأرباح المتوقعة) على المبيعات، فإذا كانت القيمة موجبة لمؤشر تمهيد الدخل يدل على ان هذه الشركة قامت بتمهيد دخلها والعكس صحيح. و بموجب دراسة (Leuz et al,2003) يتم حساب تمهيد الدخل من خلال حساب (نسبة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية مقسومة على اجمالي الموجودات أول الفترة) إلى (الانحراف المعياري لصافي الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة). فإذا كانت النتيجة تزيد عن واحد يدل على وجود المزيد من التغير في التدفقات النقدية،الأمر الذي يدل على ممارسة تمهيد الدخل لدى الشركة والعكس صحيح. كما احتسب (Francis et al,2004) تمهيد الدخل بقياس نسبة التقلب في التدفقات النقدية إلى تقلبات الأرباح، ويتم قياس تقلبات التدفقات النقدية من خلال حساب الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات المقيدة بإجمالي الموجودات في بداية السنة. كما تم قياس تمهيد الدخل من قبل ((2006,Tucker& Zarowin من خلال تحديد الارتباط السلبي بين التغير في الاستحقاقات الاختيارية والتغير في الدخل التقديري المسبق، حيث يفترض هذا الإجراء وجود سلسلة من الدخل مدارة مسبقا من قبل الإدارة.

وأخيرا قام (1981,Eckel) بقياس تمهيد الدخل، حيث اعتمد بذلك على مايلي: الدخل دالة خطية للمبيعات، ومعدل التكاليف المتغيرة يبقى ثابتا مع الزمن،والتكاليف الثابتة لا تنخفض، ويمكن أن تزداد بمرور الزمن. وقد استخدم الباحث معامل الاختلاف لقياس كل من التغير في في الدخل والتغير في المبيعات (حمد وأبو نصار،2013). يتميز هذا النموذج بعدم اقتصاره على وسيلة أو نشاط من التمهيد، فضلا عن اتسامه بالبساطة وسهولة الاحتساب (Kindory 2020, et al) وبالموضوعية لاعتماده على أساس احصائي يوفر مقياسا واضحا ولا يتطلب تقديرات وتنبؤات للدخل المتوقع للشركات، وبذلك يتجنب احتمالات الخطأ(العبد الله والحسناوي،2006). كما يمتاز بعدم اللجوء إلى عملية التنبؤ بالأرباح، وإنما يعتمد على قياس التغير في الدخل المفصح عنها في القوائم المالية وايجاد نسبتها إلى التغير في المبيعات السنوية)مكية و مرتكوش،2016). وهذا ما جعله مدعاة للتطبيق في كثير من الدراسات.

5. 4: الأداء المالي للشركات:

يعرف الأداء المالي بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المنشودة بأقل التكاليف (جمعه،2000). اما قياس الأداء المالي فيمثل العملية التي يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول أنشطة أي مشروع اقتصادي , حيث يهتم في تحديد خواص الأنشطة المالية والتشغيلية للمشروع , وذلك من خلال استخراج معلومات من القوائم المالية ومن مصادر اخرى ليتم استخدامها فيما بعد في عملية التقييم المالي (Gratenberg,et al, 2016).

وتتلخص أهمية الأداء المالي بعملية متابعة أعمال الشركة ومتابعة سلوكها ومراقبة وتقييم مستويات الأداء بها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح. ويتم ذلك بتحديد المعوقات التي تواجهها وبيان أسبابها واقتراح إجراءات تصحيحية لاتخاذ القرارات السليمة والرشيدة , بالإضافة إلى الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المستخدمة في تقييم ربحية الشركة من أجل تعظيم قيمة الشركة , وتقييم سيولتها بهدف تحسين قدرة الشركة على سداد التزاماتها ومديونيتها, وتقييم نمو نشاطها , وتقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتمادها على التمويل الخارجي وتطور توزيعاتها النقدية , وكل هذا التحليل يتم من خلال مؤشرات الأداء المالي(Wang & Sarkis ,2017).).

ويتأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها الداخلية، وكذلك الخارجية التي يصعب السيطرة عليها والتحكم بها مما يتطلب من إدارة الشركة التأقلم معها، و هي تشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها(الأغوات، 2015). أما العوامل الداخلية فيمكن التحكم بها وتغييرها، وترتبط هذه العوامل بالجوانب التنظيمية والإدارية،ومن هذه العوامل وأهمها حجم الشركة، وعمرها الإنتاجي(حسيبة، 2019).

وتعددت وتنوعت أساليب قياس الأداء المالي نتيجة لتنوع الأهداف والاحتياجات التي يسعى المستثمرون والمديرون والباحثون إلى تحقيقها من خلال تحليل الأداء المالي. تختلف الأساليب حسب المعايير التي يتم التركيز عليها، سواء كانت مؤشرات مالية أو غير مالية، مما يسمح بإجراء تقييم شامل لأداء الشركة من مختلف الجوانب. من هذه الأساليب النسب المالية والسيولة والربحية والنشاط، وكذلك تحليل الاتجاه لبعض الحقائق الموجودة في القوائم المالية كتحليل نمو المبيعات او السيولة وغيرها،وكذلك الأداء المتوازن أو القيمة الاقتصادية.

5. 5: حوكمة الشركات

يمكن وصفها بالمبادئ والقواعد والإجراءات التي تحدد كيفية إدارة الشركات وتنظيم علاقاتها بين الأطراف المعنية مثل المساهمين، والمديرين التنفيذيين، والمجلس الإداري، والعاملين، والعملاء، والموردين، والجهات الرقابية. الهدف من حوكمة الشركات هو ضمان الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالأداء بشكل دوري وعادل، والمساءلة من قبل الجهات الرقابية للتحقق من مدى الالتزام باللوائح والأنظمة والتعليمات المختصة، والعدالة في معاملة جميع الأطراف المعنية وخاصة المستثمرين والموظفين من قبل إدارة الشركات، وبالتالي تعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية،وتحقيق الاستدامة

والنمو طويل المدى للشركة. في الإجمال تمثل الحوكمة الجيدة عاملًا أساسيًا لتحسين الأداء المالي للشركة، حيث تساهم في تحسين الكفاءة المالية، وتعزيز الشفافية، وتقليل المخاطر، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق استدامة مالية أكبر ونجاح طويل الأمد. تشير دراسة (Gompers et al. ,2003) إلى أن الشركات التي تمتلك أنظمة حوكمة قوية تحقق اداء مالي افضل وتتمتع بمعدلات نمو أعلى أيضا.

وتعتبر استقلالية و حجم وكفاءة أعضاء مجلس إدارة الشركة من أهم مؤشرات قياس فاعلية حوكمة الشركات. تشير دراسة (Bhagat & Bolton,2008) إلى أن الحوكمة الافضل من خلال مؤشر ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم واستقلالية المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة ترتبط بشكل ايجابي كبير بأداء تشغيلي افضل.

5. 6 : هيكل الملكية للشركة

يقصدبه توزيع حقوق الملكية في الشركة بين المساهمين الرئيسيين (المؤسسين وكبار المساهمين) و حملة لأسهم الذين يمتلكون عادة عدد أسهم صغير. هذا الهيكل يحدد من يملك الشركة وكيف يتم توزيع السلطة والتأثير في اتخاذ القرارات داخلها. يعتمد الهيكل على نسبة الحصص التي يمتلكها كل مساهم، وما إذا كانت هذه الحصص موزعة بشكل متساوٍ أو متركزة في يد عدد قليل من المساهمين. تساعد مؤشرات قياس هيكل الملكية في تحليل توزيع السلطة داخل الشركة وتحديد مدى تأثير المساهمين المختلفين على استراتيجيات الشركة وقراراتها. هذه المؤشرات تعد أدوات حيوية للمستثمرين وأصحاب المصلحة لفهم مستوى الاستقلالية والشفافية في إدارة الشركة، ومدى توزيع المخاطر و الفرص بين جميع المساهمين. عكست دراسة (اسمر وآخرون،2024) تنوع هيكل الملكية وعلاقته بالأداء المالي ممثلا بالعائد على السهم. حيث تبين وجود أثر إيجابي لملكية كبار المساهمين على العائد على السهم، وسلبي لملكية أعضاء مجلس الإدارة على عائد السهم، بينما لم يتم تحديد أثر ملكية الإدارة التنفيذية على عائد السهم . كما اظهرت دراسة (العامري،2018) وجود أثر إيجابي لهيكل رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين للأداء المالي، وأن تركز الملكية يؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. أما ملكية الأفراد فقد أثرت بشكل سلبي على كلا مؤشري الأداء المالي المستخدمين.

5. 7: القطاع الاقتصادي للشركة:

هو تصنيف لتحديد نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة استنادا إلى الخدمات او المنتجات التي تقدمها. هذا التصنيف قد يساعد في تحديد البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة، ويؤثر بشكل كبير على استراتيجيات الحوكمة والاستدامة لها. كما يساعد الإدارة في فهم طريقة إدارة الشركة، ومواجهة التحديات التي قد تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها. في هذا السياق كشفت دراسة (سليم،1999) عدم وجود فروق في ممارسات تمهيد الدخل بين الشركات تعزى للقطاع الاقتصادي الذي يضم الشركة.

(6) الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع تمهيد الدخل ندرج أهمها على النحو التالي:-

6. 1: واقع تمهيد الدخل ودوافعه وآثاره على الأداء المالي:

كشفت دراسة (القرعان وعبد الله،2005) إن ممارسات تمهيد الدخل في الأردن ظاهرة شائعة التطبيق في الشركات الصناعية الأردنية من خلال استخدام نموذج ايكل. كما كشفت دراسة (سليم،1999) عن وجود ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة الكويتية أيضا. وأظهرت دراسة (ابو هلال،2010) أن 44% من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تمارس تمهيد الدخل. كما تناولت دراسة (الشمري ,2017)اثر تمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات الأردنية،و توصلت الدراسة إلى وجود أثر مهم لممارسة تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل.

وتناولت دراسة (التكريتي،2019) أثر ممارسة المحاسبة الابداعية باستخدام أسلوب تمهيد الدخل على الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي دال إحصائيا لممارسة المحاسبة الابداعية على الأداء المالي للشركات. كما تناولت دراسة(نيربي و شهيد، 2020) اثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للشركات السورية المدرجه في سوق دمشق للأوراق المالية. وعكست وجود أثر سلبي لتمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. تناولت دراسة (مطر وآخرون،2017) أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية. تضمنت نتائج الدراسة الإشارة إلى أن هناك ممارسة من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح , وأنه يوجد آثار متفاوتة الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المنشورة. تناولت دراسة (عبد الله وهاشم، 2016) أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق الماليه. توصلت الدراسة إلى أن المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح , وكان لتلك الممارسة أثر مهم على تقويم الأداء المالي لها.

وأشارت دراسة(بوخناف وحولي،2019) إلى أن الشركات تلجأ إلى ممارسات تمهيد الدخل بهدف التحكم في تقلبات الأرباح،رغم أنها غير مستقرة في الواقع،معتبرا ذلك تضليل للأطراف ذوي العلاقة. مما قد يؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركة في السوق المالي. كما اظهرت دراسة (حمد وأبو نصار،2013) بأنه قد ينتج عن ممارسة تمهيد الدخل تلاعب في بعض الحقائق او إخفائها مؤقتا مما يوقع الإدارة في مشاكل سوء توجيه الموارد المتاحة واستثمارها في مشاريع فاشلة.

وسلطت دراسة (عقيل،2003) الضوء على دوافع الإدارة للجوء إلى سلوك تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية. وأشارت إلى أن مستوى الأداء ونوع الملكية يؤثران في سلوك الإدارة في تمهيد الدخل.

وتناولت دراسة (مطر وآخرون،2017) أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية. تضمنت نتائج الدراسة الإشارة إلى أن هناك ممارسة من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح , وأنه يوجد آثار متفاوتة الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح على موثوقية البيانات المنشورة. وتوصي بأن تقوم إدارة مراقبة الشركات وغيرها من جهات الرقابة والإشراف بالتحقق من تفعيل نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية نظراً لأثرها الكبير على ممارسة إدارة الأرباح .

وتناولت دراسة (2018,Pailin & Tankom) العلاقة بين التقارير المالية واستقرار النظام المالي وممارسة تمهيد الدخل في البنوك. توصلت الدراسة إلى أن تمهيد الدخل أصبح واضحاً بين البنوك في فترة ما بعد الأزمة العالمية، وأن هناك أثر كبير لاستقرار النظام المالي ومراجعة وتقييم الأرقام المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية باستمرار على ممارسة تمهيد الدخل، فكلما كان هناك مراجعة باستمرار للقوائم المالية وكان هناك سلامة للنظام المالي قلت ممارسة تمهيد الدخل.

6. 2: علاقة الحوكمة بتمهيد الدخل

تناولت دراسة (حميدي،2011) العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل في المصارف العراقية. وأظهرت النتائج وجود مستوى مقبول للحوكمة في المصارف العراقية ,وكذلك عدم وجود علاقة بين آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة و نسبة الملكية) وبين ممارسات تمهيد الدخل، وأن ممارسات تمهيد الدخل تؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين بالمؤسسات المالية، وأن تطبيقها بشكل جيد يقلل من مشاكل الوكالة والحد منها، ويعزز من كفاءة سوق المال ويشجع الاستثمار ويرفع مستوى الثقة في الأسواق المالية. تناولت دراسة (الكبيجي،2019) دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. وأظهرت الدراسة التزام الشركات الصناعية المساهمة بشكل مقبول بأبعاد حوكمة الشركات، وأن هناك علاقة بين الالتزام بأبعاد حوكمة الشركات المتمثلة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية لجان التدقيق، وامتلاك الأعضاء الكفاءة والخبرة الكافية، وبين تقييد ممارسات إدارة الأرباح. كما اظهرت دراسة (ابو هلال،2010) إن مبادئ الحاكمية المؤسسية، ليس لها أثر ذو دلالة على الحد، من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل هو أن القوانين و النظم قديمة كقانون الشركات مثلا منذ عام 1964، و أنه لم يتم إقرار مبادئ الحاكمية المؤسسية من قبل إدارة بورصة فلسطين للأوراق المالية كشرط لإدراج الأسهم للتداول من أجل إلزام الشركات المساهمة العامة بتطبيقها.

واختبرت دراسة (فداوي،2014) دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. حيث اجريت على القوائم المالية لعينة عشوائية من الشركات المدرجة في بورصة باريس. توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الابداعية تعتبر من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، وان هناك دور لحوكمة الشركات في وضع ركائز من أجل تقليل هذه الممارسات ,الا ان هناك خلل في إدارة المخاطر. و توصي بتفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إنشاء خلية متخصصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها. كما اختبرت دراسة (حمد و أبو نصار،2013)أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. واختبرت أيضا أثر حجم الشركة ونوع القطاع كمتغيرات ضابطة على العلاقة بين تمهيد الدخل والعوائد السوقية للشركات. وتوصلت إلى أن بعض الشركات الاردنية تمارس عملية تمهيد الدخل ,وأنه لا توجد فروق بين الشركات الصناعية والشركات الخدماتية في سلوك تمهيد الدخل, وان هناك أثر مهم لتمهيد الدخل على القيمة السوقية لأسهم الشركات, وان هناك أثر كبير لحجم الشركة على تمهيد الدخل على عكس نوع القطاع الذي لا يؤثر على ممارسات تمهيد الدخل، وتوصي الدراسة بعدم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة كأرقام مسلم بها لغايات الاستثمار.

كما اختبرت دراسة (2019,Andreas & Wigaya)علاقة كل من حجم الشركة والعائد على الأصول وربحية السهم مع ممارسة تمهيد الدخل. توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة له تأثير على ممارسة تمهيد الدخل , وأن العائد على الأصول والعائد على ربحية السهم لا يتأثران بشكل ملموس بتطبيق ممارسات تمهيد الدخل. بينما بينت دراسة (2001, Haji yusoff) حول مدى انتشار ممارسات تمهيد الدخل في الشركات المدرجة في سوق ماليزيا المالي. حيث تبين انه لا يوجد فروق دالة احصائيا بين العائد التراكمي غير الطبيعي للشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل، وبين الشركة كبيرة الحجم والشركة صغيرة الحجم . اي ان تمهيد الدخل لا يعتمد على حجم الشركة. حيث أكدت على ذلك أيضا دراسة (سليم،1999).

وهدفت دراسة (2021,Ogundajo& Otitolaiye) إلى تحديد تأثير تمهيد الدخل وإدارة الأرباح على مصداقية المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية المدرجة في السوق المالي في نيجيريا. من أهم النتائج ان تمهيد الدخل وإدارة الأرباح كان لهما تأثير كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية لشركات التصنيع المدرجة في بورصة. كما هدفت دراسة (2021,Fabio et al) إلى تقديم دليل على التأثير المشترك لآليات المراقبة المختلفة على تمهيد الدخل في البنوك الأوروبية. من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الإشراف التحوطي يؤثر على كيفية تنفيذ آليات المراقبة الاخرى،وان احكام التطبيقات المحاسبيه يقلل من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز حوكمة المستثمرين، وتحسين التنسيق بين الجهات الرقابية التحوطية وجهات تطبيق المحاسبة.

6. 3: الحوكمة والأداء المالي

كشفت دراسة (الجعيدي والصوري،2023)حول أثر الالتزام بمؤشرات الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في شركات عاملة في اسواق الامارات والكويت عن وجود ادلة واضحة الأثر للحاكمية المؤسسية على ممارسات تمهيد الدخل ،كما تبين وجود علاقة طردية بين الحاكمية المؤسسية من خلال حجم مجلس الإدارة وبين ممارسات تمهيد الدخل في نموذج الدخل من خلال صافي الربح. ودراسة (2002,Claessens & Fan) حول العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في الشركات الآسيوية أظهرت أن الحوكمة الجيدة تؤدي إلى تحسين الأداء المالي في الشركات التي تتمتع باستقلالية أكبر للمجالس الإدارية تحقق شفافية عالية في التقارير المالية. فكلما كانت الشركات تمتلك هيكل حوكمة أكثر قوة كلما كانت أكثر قدرة على تجنب الأزمات المالية وتحقيق أرباح أعلى.

وفي دراسة (2003,Gompers et al) تم فحص العلاقة بين ممارسات الحوكمة وأداء الشركات في الولايات المتحدة. وجدت الدراسة أن الشركات التي تتبع ممارسات حوكمة أكثر قوة تميل إلى أن تكون أكثر ربحية، وأن لديها قدرة أكبر على تقديم عوائد أعلى للمستثمرين، كما أن هذه الشركات تتمتع بأسواق مالية أكثر استقرارًا. وأخيرا دراسة (La Porta et 2002,al) أظهرت أن الشركات في الدول التي تتمتع بأنظمة حوكمة قوية تتمتع بمعدلات نمو أعلى وأداء مالي أفضل. كما أن الحوكمة المؤسسية القوية تساهم في تقليل مستويات الفساد والمخاطر الاقتصادية، مما يحسن الأداء المالي في النهاية.

6. 4: هيكل الملكية والأداء المالي

سلطت دراسة (عقيل،2003) الضوء على دوافع الإدارة للجوء إلى سلوك تمهيد الدخل في الشركات الصناعية العراقية. فتبين أن نوع الملكية مؤثر في سلوك الإدارة في تمهيد الدخل. واختبرت دراسة (الحناوي، 2019) أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وعكست الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين كل من تركز الملكية والاستحقاقات الاختيارية وبين جودة التقارير المالية. تناولت دراسة (2021,Ogundajo& Otitolaiye) تأثير تمهيد الدخل وإدارة الأرباح على مصداقية المعلومات المحاسبية لشركات التصنيع المدرجة في نيجيريا. من أهم النتائج: ان تمهيد الدخل وإدارة الأرباح كان لهما تأثير كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية لشركات التصنيع المدرجة في البورصة. كما تناولت دراسة (زعرب ومسمح، 2020) أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. تضمنت نتائج الدراسة وجود تأثير عكسي لنسبة الملكية المؤسسية للشركات على الأداء المالي، وأن هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على الأداء المالي. كما كشفت دراسة (سليم،1999) عن وجود فروق دالة إحصائيا بين هيكل الملكية واتجاه الإدارة إلى تمهيد الدخل. هدفت دراسة (2021,Kustono et al) لى تحديد دوافع تسيير الأرباح والدخل في شركات التصنيع في اندونيسيا. تشير نتائج الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية ليس لها تأثير على جودة الأرباح بالمقابل تبين لها تأثير سلبي على تمهيد الدخل.

وأظهرت دراسة(1999,La Porta et al) حول تحليل هيكل الملكية في أكثر من 27 دولة، أن تركيز الملكية في الشركات (أي امتلاك عدد قليل من المساهمين لحصة كبيرة) يرتبط بشكل قوي مع الرقابة الفعالة و الشفافية في الشركات. كما أن الشركات التي تمتلك ملكية عائلية قوية عادةً ما تتمتع بتوجيه استراتيجي طويل الأمد. وكذلك دراسة (Morck et 1988,al) أظهرت أن الشركات العائلية قد تحقق أداءً ماليًا جيدًا إذا كان هناك تناسق بين مصالح العائلة والإدارة، ولكن في بعض الأحيان، يمكن أن يكون لها أداء ضعيف في حالة سيطرة العائلة على إدارة الشركة بشكل مفرط.

(7): تطوير فرضيات الدراسة

أجمعت الكثير من الدراسات السابقة على الأثر السلبي لممارسات تمهيد الدخل على مصداقية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باعتبارها الوعاء المعلوماتي الرئيس لفئات المهتمين في عملية التقرير المالي. كما تباينت أيضا في تقييم أثر ممارسات تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي للشركات التي تمارسها مما قد يخلق الارباك للمهتمين. وفي هذا السياق يتوقع أن تشهد البيئة الفلسطينية ممارسات واسعة لتمهيد الدخل من قبل إدارة الشركات، حيث التشريعات سارية المفعول قديمة، و غير ملائمة للواقع، وأن السيادة اللازمة لتطبيقها منقوصة بموجب اتفاقية أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية لعام 1994. وهذا يقود إلى الفرضية الرئيسة التالية»لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى أقل من او تساوي(0. 05) لتمهيد الدخل على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ويتفرع منها الفرضيات الرعية العدمية التالية:-

1- لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى اقل من او تساوي (0. 05) لتمهيد الدخل على العائد على الربحية السهم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في ظل البيئة الفلسطينية.

2- لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى اقل من او تساوي (0. 05) لتمهيد الدخل على العائد على الأصول في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في ظل البيئة الفلسطينية.

3- لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى اقل من او تساوي (0. 05) لتمهيد الدخل على العائد على حقوق الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في ظل البيئة الفلسطينية.

4- لا يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى اقل من او تساوي (0. 05) لتمهيد الدخل على العائد على الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في ظل البيئة الفلسطينية.

واختبرت الكثير من الدراسات أثر الالتزام بالحوكمة على مستوى ممارسات تمهيد الدخل وبينت أثرها الفعال في الحد منها. يوجد في فلسطين مدونة للحكومة منذ عام 2009 لكن هناك شك بالالتزام الجاد بمتطلباتها، وهذا مدعاة لإدراج متغير الحوكمة المؤسسية ضمن متغيرات الدراسة. كما أظهرت بعض الدراسات السابقة أن الالتزام بالحوكمة يؤثر بصورة إيجابية على الأداء المالي للشركة حيث يساعدها في التصرف الرشيد في إدارة حقوق الملكية. وارتباطا بشعور الباحثين بعدم جدية التزام الإدارة بالحكومة زادت الرغبة في اعتماد الحوكمة كمتغير في هذه الدراسة.

وناقشت بعض الدراسات علاقة هيكل الملكية بالأداء المالي فتبين ان نوع الملكية مؤثرة في مستوى الأداء المالي. وارتباطا بذلك تم إدراج متغير هيكل الملكية ضمن متغيرات الدراسة حيث أن الملكية الفردية والعائلية تسيطر على الكثير من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وأخيرا،تم إدراج متغير القطاع الذي تنتمي إليه الشركة ضمن التصنيف المعتمد لذلك في بورصة فلسطين.

(8): متغيرات البحث

سيتم عرض متغيرات الدراسة مع الرمز المخصص لها من أجل ربطها مع تحليل البيانات على النحو التالي:

8. 1: المتغير المستقل وهو: تمهيد الدخل باستخدام نموذج (Eckel,1981). يعتمد هذا النموذج معامل الاختلاف لقياس التغير في الدخل (CVΔI) ومعامل الاختلاف للتغير في المبيعات (CVΔS) خلال فترة زمنية معينة.

يتخذ تمهيد الدخل الرمز (X) ويتم احتسابه على النحو التالي:

CVΔI/CVΔS…….. =X

فإذا كانت القيمة المطلقة للمتغير (X) اقل او تساوي 100% فإن الشركة تعتبر ممهدة للدخل، وإلا فلا تعتبر الشركة ممهدة للدخل ان كان الناتج اكبر من 100% (حمد وأبو نصار،2013).

8. 2: المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركة ويتم قياسه بالمؤشرات التالية:

1- معدل العائد على السهم أو ربحية السهم (Earnings Per Share(EPS يقيس هذا المؤشر نصيب السهم من الأرباح الصافية. ويكشف ربحية الشركة في جميع عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية خلال فترة من الزمن،ويلعب دوراً مهماً في التحليل الاستثماري والتنبؤ بتوزيعات الأرباح. ويحسب كما يلي:

معدل العائد على السهم = (صافي الدخل – توزيعات أرباح الأسهم الممتازة)/الأسهم المصدرة في نهاية الفترة.

2- معدل العائد على الأصول(Return on Assets(ROA يقيس هذا المؤشر فعالية استخدام أصول الشركة في توليد الأرباح. أي أنه يقيس كفاءة استغلال وحدة النقد المستثمرة في الأصول في تحقيق الربح . ويتم احتسابه على النحو التالي:

العائد على الاصول= صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

3- معدل العائد على حقوق الملكيةٌ(Returns on Equities(ROE يقوم هذا المؤشر بقياس كفاءة الإدارة في استخدام حقوق الملكية. أي أنه يقيس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم المستثمرة. ويتم احتسابه على النحو التالي:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية.

4- العائد على الاستثمار(Return on Investments (ROI يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة الشركة في استخدام وإدارة الأموال المتاحة لديها سواء كانت من مصادر داخلية أو من مصادر خارجية. وتحسب على النحو التالي:-

العائد على الاستثمار=(صافي الربح بعد الضريبة)/ تكلفة الاستثمار

8. 3: المتغيرات الضابطة

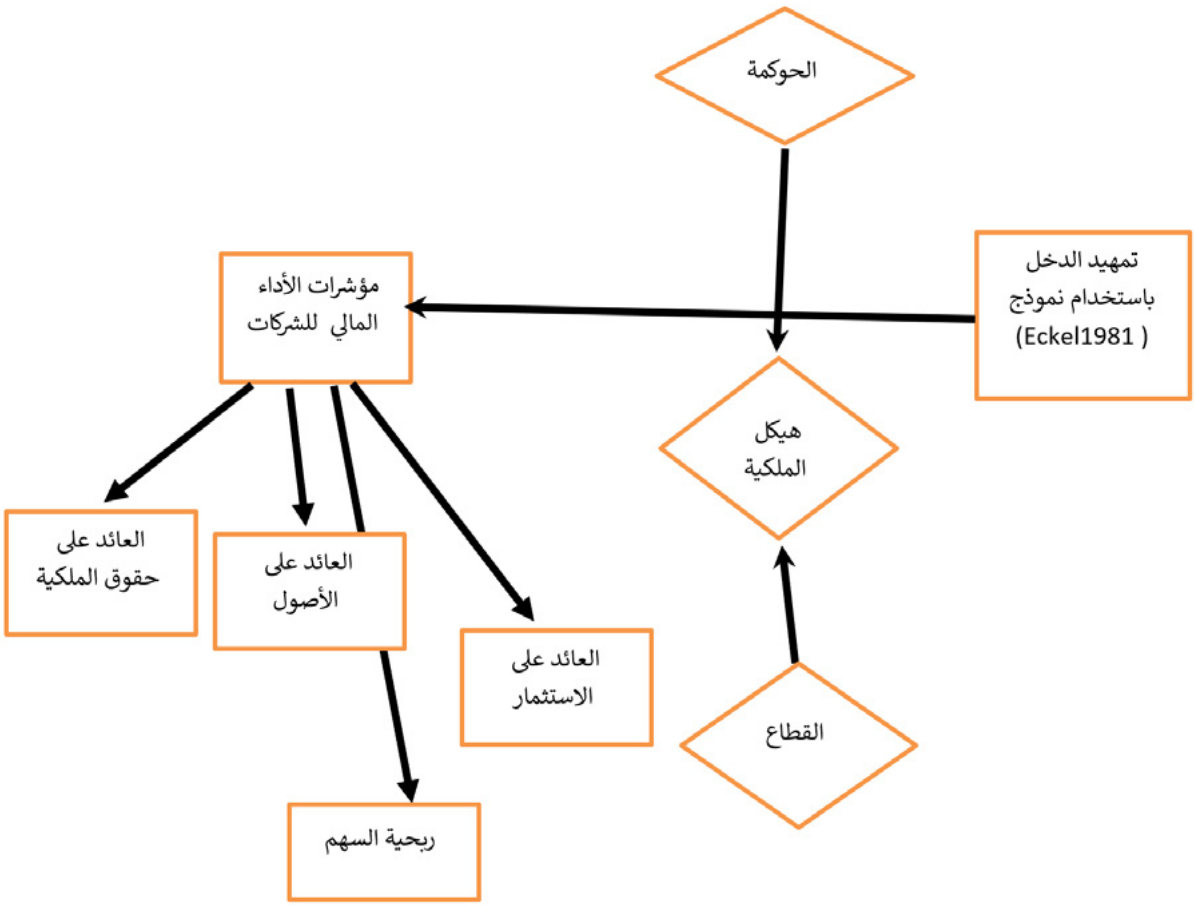
1- **الحوكمة:** ويتم قياسها من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة بالرمز (C 11) و عدد اجتماعات مجلس الإدارة بالرمز (C 12).

2- **هيكل الملكية:** ويتم قياسه من خلال عدد الأسهم المتداولة بالرمز (C21) وعدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة برمز(C22).

3- قطاع النشاط وفق تصنيف بورصة فلسطين للأوراق المالية برمز(C 33) للشركات.

يظهر الشكل (1) التالي هذه المتغيرات.

المتغير المستقل المتغيرات الضابطة المتغير التابع



شكل (1) نموذج متغيرات الدراسة

(9): منهج الدراسة

تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data) للشركات عينة الدراسة،ومن ثم تحليلها ووصف التغيرات والتطورات التي طرأت عليها، وكذلك التحليل الإحصائي للبيانات، واختبار الفرضيات.

9. 1: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 48 شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة الممتدة عن الفترة 2017-2023 موزعة بحسب تصنيف دائرة الإفصاح في البورصة على النحو التالي: الصناعة (11)، البنوك(8)، التأمين(8)،الاستثمار(12)، والخدمات(9) (https://web. pex. ps/). أما عينة الدراسة فتضم 15 شركة، تم اختيارها بطريقة المعاينة القصدية بواقع 3 شركات عن كل قطاع، أخذا في الاعتبار شروط توفر البيانات اللازمة للدراسة، وكذلك استيفاء شروط الإدراج في سنوات فترة الدراسة.

9. 2: نموذج ومعادلات متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة نموذج لتحديد أثر المتغيرات المستقلة والضابطة على المتغير التابع الذي يمثل الأداء المالي مقاسا بأربعة متغيرات وهي (ربحية السهم, العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية, صافي الدخل) حسب نماذج الانحدار التالية:

$$Y_{kit} = B_{0i} + B_1 X_{it} + \sum_{r=1}^{c} \alpha_r C_{rit} + \varepsilon_{it}$$

$$(k = 1,2,3,4; \quad i = 1,2,\dots,N; \quad t = 1,2,\dots,T; \quad r = 1,2,,\dots c);$$

$$N = 15; T = 7; c = 5$$

حيث أن:: المتغير التابع k في النموذج للشركة i، خلال الزمن t، و يمثل: ثابت الانحدار لكل شركة، بافتراض ثبات المقطع عبر الزمن. t, وكذلك الرمز: يمثل معامل المتغير المستقل X و يمثل معامل المتغير الضابط r،: عدد المتغيرات الضابطة, c.: الخطأ العشوائي في الشركة i، خلال الزمن t. ومن خلال النموذج يتضح ان عدد المشاهدات في هذه الدراسة 105 مشاهدة.

9. 2. 1: معادلات الدراسة:

$$Y \dots\dots 1 = B_0 + B_1 X + \alpha_1 C11 + \alpha_2 C12 + \alpha_3 (C21) + \alpha_4 (C22) + \alpha_5 C3 + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots Eq1. \quad -1$$

$$Y2 = B_0 + B_1 X + \alpha_1 C11 + \alpha_2 C12 + (C21) + (C22) + \alpha_5 C3 + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots Eq2. \quad -2$$

$$Y3 = B_0 + B_1 X + \alpha_1 C11 + \alpha_2 C12 + (C21) + \alpha_4 (C22) + \alpha_5 C3 + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots Eq3.. \quad -3$$

$$Y4 = B_0 + B_1\, X + \alpha_1\, C11 + \alpha_2\, C12 + \alpha_3\, (C21) + \alpha_4\, (C22) + \alpha_5\, C3 + \varepsilon \dots\dots\dots Eq4. \quad -4$$

حيث أن المعادلة (Y1) تخص المتغير (EPS)، والمعادلة المعادلة (Y2) تخص المتغير (ROA) المعادلة (Y3) تخص المتغير (ROE) المعادلة (Y4) تخص المتغير (ROI). كما أن متغيرات قياس الحوكمة ((C 11 عدد أعضاء مجلس الإدارة و ((C 12 عدد اجتماعات مجلس الإدارة و متغيرات هيكل الملكية (C21) عدد الأسهم المتداولة، (C22) عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة، و متغير القطاع (C3).

(10): الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 الإحصائي، تم اجراء الاختبارات الوصفية التالية: الوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتشخيص خصائص متغيرات الدراسة. كما تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) وكذلك إجراء الاختبارات والأساليب الإحصائية التالية تمهيدا لتقدير دالتي نموذجي الدراسة،واختبار فرضياتها:

1. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار سكون السلاسل عند مستوى دلالة أقل من 5% لجميع المتغيرات التي تخضع لاختبار الانحدار.
2. اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Cointegration Test) لفحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغيرات ببعضها.
3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة (Multicollinearity). حيث تبين عدم وجود ارتباط دال إحصائيا بين هذه المتغيرات. وتم اختبار الترابط الذاتي (Autocorrelation)، واختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) لمصفوفة البواقي حيث نتج عنه الاستنتاج بخلو نماذج الدراسة من مشكلة الترابط.
4. اختبار تشاو (Chow test) لنموذج الانحدار التجميعي الذي أكد أن جميع معادلات الدراسة تتمتع بمستوى دلالة أكبر من 5%، مما يؤكد انه الافضل لتحليل بيانات الدراسة. كما تم تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression) بناءا على نتائج الاختبار المذكور.
5. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة أو المقدرة (EGLS) حيث تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحدود الخطأ.

(10): تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

10. 1: إحصائيات وصف متغيرات الدراسة

يلخص الجدول رقم (1) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة والتابعة الخاصة بالشركات المدروسة، والتي حسبت من قوائمها المالية عن المدة (2017-2023).

جدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	المتغيرات التابعة (Y)			المتغير المستقل (X)		المتغيرات الضابطة (C)			
المؤشر الإحصائي	ربحية السهم EPS	العائد على الأصول ROA	العائد على حقوق الملكية ROE	العائد على الاستثمار ROI	تمهيد الدخل حسب نموذج ايكل (%)	عدد أعضاء مجلس الإدارة (C11)	عدد اجتماعات مجلس الإدارة (C12)	عدد الأسهم المتداولة بالمليون (C21)	عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة بالمليون (C22)
المتوسط الحسابي	0. 197	0. 043	0. 144	0. 126	42. 9	10	6	28. 678	12. 551
أعلى قيمة	0. 631	0. 129	2. 260	0. 205	188. 9	15	9	320. 000	201. 000
أدنى قيمة	-0. 180	-0. 0336	-0. 155	-0. 069.	-4. 80	6	3	0. 092	0. 001
الانحراف المعياري	0. 168	0. 039	0. 327	0. 921	21. 4	2. 16	1. 20	53. 323	26. 277

يظهر الجدول(1) حال المتغيرات على النحو التالي:

1. المتغير المستقل (تمهيد الدخل)

فقد بلغ متوسط مؤشر تمهيد الدخل (42. 9%)،وتراوحت قيمه ما بين (سالب 4. 80%) إلى (188. 9 %). . مما يشير إلى أن الشركات في العينة تميل إلى القيام بعمليات تمهيد دخل، لكن ليس بشكل كبير. أما القيمة الدنيا (سالب 4. 80%) تعني أن هناك بعض الشركات التي مارست تمهيد الدخل بشكل مفرط لدرجة أنها أدت إلى تقليل الإيرادات في فترة معينة. بينما تشير القيمة العليا (188. 9%) إلى وجود شركات قامت بممارسة تمهيد الدخل بشكل مفرط في اتجاه آخر، أي أنها عملت على زيادة الإيرادات بشكل غير طبيعي. هذا التفاوت الكبير بين القيم يشير إلى أن الشركات في العينة استخدمت استراتيجيات تمهيد الدخل بدرجات متفاوتة، بعضها قد يكون قد استخدمها بشكل طفيف أو معتدل، بينما البعض الآخر قد استخدمها بشكل متطرف.

2. المتغيرات التابعة

1.متوسط ربحية السهم بلغ (0. 197) دينار أردني،وتراوحت قيمة ما بين (سالب 0. 180 إلى 0. 631) دينار أردني. حيث يعكس هذا المؤشر مستوى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من عملياتها التشغيلية و بمستويات متباينة.

2.متوسط العائد على الأصول (4. 30) دينار، وتراوحت ما بين (سالب 3. 40 إلى 012. 90). حيث يعكس هذا المؤشر مستوى التباين في كفاءة الشركات في استخدام اصولها في سبيل تحقيق الأرباح.

3. متوسط العائد على حقوق الملكية (14. 40) دينار، وتراوحت ما بين (سالب 15. 50 إلى 2. 260). حيث يقيس هذا المؤشر مستوى كفاءة إدارة الشركة في توليد الربح من السهم العادي و بمستويات متباينة .

4. متوسط العائد على الاستثمار (0. 126) دينار،وتراوحت قيمه ما بين (سالب 0. 069 إلى 0. 205). وهذا يقيس مدى كفاءة إدارة الشركة في استثمار جميع الأموال المتاحة لها من حقوق الملكية و مصادر التمويل الخارجية السندات والقروض.

ج. المتغيرات الضابطة:

أولا: متغيرات تقيس الحوكمة

1. عدد أعضاء مجلس الإدارة: حيث بلغ متوسطها 10 أعضاء،وتراوحت العضوية ما بين (6 إلى 15) عضوا، علما بأن عدد أعضاء مجلس الإدارة يتراوح ما بين 5 إلى 13 بموجب المادة 172 من قانون الشركات الفلسطيني (قانون الشركات،2021). فزيادة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتها قد يعزز من كفائتها وقدرتها بما يضمن حسن الأداء والرقابة الفعالة. كما يعكس مستوى التوسع والتنوع في الخبرا ت مما يعزز فعالية تطبيق حوكمة الرقابة والإشراف.

2. عدد اجتماعات مجلس الإدارة حيث بلغ متوسطها(6) سنويا،وتمثل الحد الأدنى بموجب قانون الشركات ساري المفعول (قانون الشركات الأردني 1964). حيث تراوحت ما بين (3 إلى 9) مرات في حين لم يحدد عدده الأدنى في قانون الشركات الفلسطيني رقم 42 لعام 2021. فعدد جلسات مجلس الإدارة يعد مؤشرا هاما في تحقيق الشفافية والفعالية في عملية الرقابة على الأداء انسجاما مع نظرية الرقابة و بما يخدم نظرية الوكالة في الحوكمة .

ثانيا: هيكل الملكية، ويعكسه المؤشرات التالية:

1. متوسط عدد الأسهم المتداولة (28. 678) مليون سهم ،وتراوحت بعددها ما بين (0. 092 إلى 320) مليون سهم. حيث يعتبر ذلك مؤشرا على نشاط الإدارة في الانخراط في الاستثمار مما يحقق مكاسب إضافية للمساهمين بسبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم.

2. متوسط عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة (12. 551) مليون سهم، وتراوحت ما بين)0. 001 إلى 201) مليون سهم. حيث يشترط قانون الشركات الفلسطيني تملك عضو مجلس الإدارة حد معين من الأسهم كشرط لتأهيله للانخراط في إدارة الشركة(maqam. najah. edu/legislation/17)

ثالثا: القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وفق التصنيف المعتمد للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهي البنوك، التأمين، الخدمات، الصناعة،والاستثمار.

10. 2: واقع تمهيد الدخل في الشركات عينة الدراسة

جدول (2): التوزيع السنوي لمدى ممارسة الشركات عينة الدراسة لعمليات تمهيد الدخل عن المده(2017-2023)

السنه	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	الاجمالي
عدد الشركات الممهدة للدخل	6	10	11	11	12	13	13	76
نسبة الشركات الممهدة للدخل من العينة	40%	66. 6%	73. 3%	73. 3%	80%	86. 6%	86. 6%	72. 4%

يعكس الجدول (2) تزايد ملموس في مستوى ممارسة تمهيد الدخل لدى الشركات عينة الدراسة خلال المدة (2017- 2023). فقد سجلت 6 شركات تمثل 40% من عينة الدراسة تمهيد للدخول في عام 2017 لترتفع هذه النسبة إلى 13 شركة تمثل 86. 6% عام 2023. وهذا مؤشر واضح على تراجع مستوى مصداقية القوائم المالية للشركات المنشورة كوعاء أساس لاتخاذ القرار الرشيد من قبل المهتمين. كما تبين أن متوسط ممارسة تمهيد الدخل للشركات عينة الدراسة قد بلغ 72. 4 %. ،أي أن حوالي ثلاثة أرباع الشركات خلال مدة الدراسة تمارس تمهيد الدخل. وهذا يعزز ضرورة إيجاد تشريعات او اجراءات لمحاربة هذه الظاهرة السلبية.

10. 3: تقدير دوال نموذج الدراسة

يعكس جدول(3) التالي نتائج تقدير دوال نماذج الدراسة الأربعة

(Method: Panel EGLS (Cross-section/Period weights Periods included: 7, Cross-sections included: 15 , Sample: 2017-2023 Total panel (balanced) observations: 105 (White Cross-section /period standard errors & covariance (no df. corrected								
	المتغيرات التابعة							
المعادلة	Eq1		Eq2		Eq3		Eq4	
المتغيرات المستقلة والضابطة Variable	ربحية السهم) Y1)		العائد على الأصول) Y2)		العائد على حقوق الملكية (Y3)		العائد على الاستثمار(Y4)	
	المعامل Coef-fic-ient	مستوى الدلالة .Prob	المعامل Coef-fic-ient	مستوى الدلالة .Prob	المعامل Coef-fic-ient	مستوى الدلالة .Prob	المعامل Coef-fic-ient	مستوى الدلالة .Prob
مؤشر تمهيد الدخل(X̊)	-0. 0004	0. 2384	0. 0002	0. 0000	0. 0004	0. 0014	0. 0343	0. 0000
عدد أعضاء مجلس الإدارة (C11)	0. 0145	0. 0101	0. 0040	0. 0005	0. 0004	0. 9588	0. 4857	0. 0180
عدد اجتماعات مجلس الإدارة (C12)	0. 0276	0. 0051	-0. 0061	0. 0041	0. 0106	0. 0566	0. 4600	0. 0224
عدد الأسهم المتداولة(C21)	-0. 0130	0. 0000	-0. 0022	0. 0005	-0. 0098	0. 0595	0. 0960	0. 3319
عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة (C22)	-0. 0123	0. 0000	-0. 0052	0. 0000	-0. 0061	0. 2693	-0. 0158	0. 8978
القطاع الاقتصادي للشركة(C3)	0. 0097	0. 0715	-0. 0009	0. 4817	0. 0133	0. 1041	0. 0480	0. 8631
الإحصاءات الخاصة بـ النموذج المقدر Statistics	R2=0. 2276 Adj. R2=0. 1803 F-statistic=4. 8133 Prob. <0. 001		R2=0. 3018 Adj. R2=0. 2590 F-statistics=7. 0598 Prob. <0. 001		R2=0. 1348 Adj. R2=0. 0818 F-statistics=2. 5443 Prob. =0. 025		R2=0. 3071 Adj. R2=0. 2647 F-statistics=7. 2390 Prob. <0. 001	

يظهر الجدول (3) وجود أثر دال إحصائيا لتمهيد الدخل على كل من العائد على الأصول،والعائد على حقوق الملكية، و العائد على الاستثمار،حيث مستوى الدلالة لها مرتبة على التوالي (0. 0،001. 000، 0. 000) اقل من 0. 05. ,بينما لا يوجد أثر دال إحصائيا لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بربحية السهم حيث سجل مستوى دلالة احصائي مقداره (0. 2384) اكبر من 0. 05. كما يتضح بأن قيم (F-tatistic)المحسوبة للمعادلات (4.813=Eq1) و (7. 0598=Eq2) و (5443 .2=Eq3) و (7. 239 =Eq4) وجميعها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة أقل من 0. 05, وهذا يدل على أن جميع معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والتابعة التي دخلت نماذج الدراسة لا تساوي صفرا،ما يدل على ملائمة نموذج الانحدار التجميعي المستخدم لتقدير المعادلات الأربعة والمقترحة في قياس الأثر على الأداء المالي.

وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمعادلة الانحدار المقدرة الأولى (Adj. R^2= 0. 1803)(Eq1) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (تمهيد الدخل) و المتغيرات الضابطة التي استخدمت في تقدير معادلة الدراسة الأولى (Eq1 جميعها مسؤولة عن تفسير ما مقداره (18%) من التغير في الأداء المالي مقاسا بربحية السهم. وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمعادلة الانحدار المقدرة الثانية (Adj. R^2=0) (Eq2. 2590) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (تمهيد الدخل) و المتغيرات الضابطة المدروسة و التي استخدمت في تقدير معادلة الدراسة الثانية (Eq2)جميعها مسؤولة عن تفسير ما مقداره (25. 9%) من التغير في الأداء المالي مقاس بالعائد على الأصول. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمعادلة الانحدار المقدرة الثالثة (Adj. R^2=0) ((Eq3. 0818)، وهذا يدل على أن المتغير المستقل (تمهيد الدخل) و المتغيرات الضابطة المدروسة و التي استخدمت في تقدير معادلة الدراسة المذكورة جميعها مسؤولة عن تفسير ما مقداره (8. 18%) من التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية. وأخيرا بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لمعادلة الانحدار المقدرة الرابعة (Adj. R^2=0) (Eq4. 2647) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (تمهيد الدخل) و المتغيرات الضابطة المدروسة و التي استخدمت في تقدير معادلة الدراسة المذكورة مسؤولة عن تفسير ما مقداره (26. 47%) من التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على الاستثمار.

10. 4: تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

يعكس جدول (3) نتائج علاقة متغيرات الدراسة ببعضها و نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

اولا: علاقة متغير تمهيد الدخل بمؤشرات الأداء المالي

1. عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير (X: تمهيد الدخل) على (Y1: ربحية السهم) بمستوى دلالة معنوية (0. 2384=Prob.) تتجاوز 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0004 .0 -)، حيث تعكس هذه العلاقة الزيادة في تمهيد الدخل بوحدة واحدة مقابل نقصان في ربحية السهم بنسبة 04.0 % عند ثبات باقي المتغيرات الضابطة. بناءا على ذلك يتم قبول الفرضية الفرعية الصفرية الأولى التي تثبت عدم وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى دلالة(0. 05) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بربحية السهم في ظل وجود متغيرات ضابطة تتمثل بقواعد الحوكمة, الهيكل المالي, والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

2. وجود أثر دال إحصائيا لمتغير (X: تمهيد الدخل) على (Y2: العائد على الأصول) بمستوى دلالة معنوية (0. 000≥Prob.) أقل من 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0. 0002, حيث تعكس هذه العلاقة الضعيفة للزيادة في تمهيد الدخل بوحدة واحدة مقابل زيادة في العائد على الأصول بنسبة 0. 02% عند ثبات باقي المتغيرات الضابطة. وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة لها. حيث تبين وجود أثر دال احصائيا عند مستوى الدلالة (0. 05) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاس بالعائد على الأصول في ظل وجود متغيرات ضابطة تتمثل بقواعد الحوكمة, الهيكل المالي, والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

3- وجود أثر دال إحصائيا لمتغير (X: تمهيد الدخل) على (Y3: العائد على حقوق الملكية) بمستوى دلالة معنوية (0. 0014=Prob.) وهو أقل من 0. 05. فقد بلغت قيمة معامل الانحدار 0. 0004, حيث تعكس هذه العلاقة الضعيفة الزيادة في تمهيد الدخل بوحدة واحدة مقابل زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 0. 04% عند ثبات باقي المتغيرات الضابطة. وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة لها،حيث يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0. 05) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية في ظل وجود متغيرات ضابطة تتمثل بقواعد الحوكمة, الهيكل المالي, والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

4-وجود أثر دال إحصائيا لمتغير (X: تمهيد الدخل) على (Y4: العائد على الاستثمار) بمستوى دلالة معنوية (0. 001Prob. ≥) وهو أقل من 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0. 0343، وتعكس هذه العلاقة الزيادة في تمهيد الدخل بوحدة واحدة مقابل زيادة العائد على الاستثمار بنسبة 3. 45% عند ثبات باقي المتغيرات الضابطة. وبالتالي ترفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة لها، حيث يوجد أثر دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0. 05) لتمهيد الدخل على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الاستثمار في ظل وجود متغيرات ضابطة تتمثل بقواعد الحوكمة, الهيكل المالي، والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

ثانيا: اثر الحكومة على مؤشرات الأداء المالي

1- يوجد أثر إيجابي دال إحصائيا للحوكمة من خلال (C11: عدد أعضاء مجلس الإدارة)بمستوى دلالة محسوب 0. 0101، و متغير (C12: عدد اجتماعات مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0051 على (Y1: ربحية السهم) كونها تقل عن 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0. 0145، وبالتالي تعكس هذه العلاقة الزيادة في ربحية السهم بنسبة 1. 45 % عند الزيادة في مستوى تطبيق الحوكمة عن طريق الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة. كما ان الزيادة في عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى ربحية السهم بمعدل 2. 76 %.

2-وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لمتغيري الحوكمة: (C11: عدد أعضاء مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 000 ومتغير(C12: عدد اجتماعات مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0041 على متغير (Y2: العائد على الأصول) عند مستوى دلالة 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار له 0. 0040، وبالتالي تعكس هذه العلاقة الزيادة في العائد على الأصول بنسبة 0. 40 % عند الزيادة في مستوى تطبيق الحوكمة عن طريق الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة. وقد يعني ذلك أن الزيادة في أعضاء المجلس قد تحسن في مستوى الأداء.

كما أن الزيادة في عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة بدرجة واحدة يؤدي إلى انخفاض مستوى العائد على الأصول بمعدل 0. 61 %. وقد يتم تفسير ذلك على الإفراط في الاجتماعات قد يشكل استنزاف للوقت وعدم الاستغلال السليم لوقت مجلس الإدارة في تبني وتنفيذ القرارات الاستراتيجية.

3-تبين عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغيري الحوكمة: (C11: عدد أعضاء مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 9588 ومتغير (C12: عدد اجتماعات مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0595 حيث كلاهما يفوق مستوى دلالة 0. 05 على (Y3: العائد على حقوق الملكية). كما بلغت قيمة معامل الانحدار للمتغير (C11: عدد أعضاء مجلس الإدارة) 0. 0040، وبالتالي تعكس هذه العلاقة الزيادة في العائد على حقوق الملكية بنسبة 0. 40% عند الزيادة في مستوى تطبيق الحوكمة عن طريق الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة. كما أن الزيادة في عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى العائد على حقوق الملكية بمعدل 1. 06%. هذه العلاقات غير مهمة و وضعيفة المستوى.

4-تبين وجود أثر دال إحصائيا لمتغيري الحوكمة: (C 11 عدد أعضاء مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب

0. 0180 ومتغير (C12: عدد اجتماعات مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0224 .0 حيث كلاهما يقل عن مستوى دلالة 0.05،على (Y4: العائد على الاستثمار). كما بلغت قيمة معامل الانحدار للمتغير (C11: عدد أعضاء مجلس الإدارة) 4857 .0، وبالتالي تعكس هذه العلاقة الزيادة في العائد على الاستثمار بنسبة 48. 57 % عند الزيادة في مستوى تطبيق الحوكمة عن طريق الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة. كما أن الزيادة في عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى العائد على الاستثمار بمعدل 46. 00 %. وهذا يشير إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة تساهم بفعالية في تحسين كفاءة القرار الاستثماري،وأن زيادة عدد اجتماعاتها يعزز متابعة تنفيذ هذه القرارات ويحسن من جودتها.

ثالثا: أثر هيكل الملكية على مؤشرات الأداء المالي:

1- يوجد أثر إيجابي دال إحصائيا لهيكل الملكية من خلال (C12: عدد الأسهم المتداولة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0000، و متغير (C22: عدد الأسهم المملوكة من مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0000. 0 على (Y1: ربحية السهم) كونها تقل عن 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار(- 0. 0130)، وبالتالي تعكس هذه العلاقة النقص في ربحية السهم بنسبة 1. 30% عند الزيادة في عدد الأسهم المتداولة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة (0. 0123-)،وهذا يعكس مستوى النقص في ربحية السهم بمعدل (1. 23 %) بسبب الزيادة في عدد الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة. و يجدر بالذكر أن غالبية الشركات عائلية في عضوية اعضاء مجلس ادارتها،وان تركز ملكيتها لمزيد من الأسهم قد يقودها إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الذاتية مما يعكس أثرا سلبيا على ربحية السهم.

2- يوجد أثر سلبي دال إحصائيا لهيكل الملكية من خلال (C21: عدد الأسهم المتداولة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0000، و متغير (C22: عدد الأسهم المملوكة من مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0005 على (Y2: العائد على الأصول) كونها تقل عن 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار(- 0. 0022)، وبالتالي تعكس هذه العلاقة النقص في العائد على الأصول بنسبة 0. 22 % عند الزيادة في عدد الأسهم المتداولة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة (0. 0052-)،وهذا يعكس مستوى النقص في ربحية السهم بمعدل (0. 52%) بسبب الزيادة في عدد الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة. ويمكن الاستنتاج بأن زيادة مستوى تداول الأصول قد يضعف سيطرة الإدارة على التحكم في استخدام الأصول.

3- لا يوجد أثر دال إحصائيا لهيكل الملكية من خلال (C21: عدد الأسهم المتداولة) بمستوى دلالة محسوب 0. 0595، و متغير (C22: عدد الأسهم المملوكة من مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 2693 على (Y3: العائد على حقوق الملكية) كونها اكبر من 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار(- 0. 0098)، وبالتالي تعكس هذه العلاقة النقص في العائد على حقوق الملكية بنسبة 0. 98 % عند الزيادة في عدد الأسهم المتداولة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة (0. 00061-)،وهذا يعكس مستوى النقص في العائد على حقوق الملكية بمعدل (0. 06%) بسبب الزيادة في عدد الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة. وهذا يقود إلى أن هيكل الملكية بشكل عام غير مؤثر على العائد على حقوق الملكية مقابل عوامل أخرى ذات تأثير أكبر.

4- لا يوجد أثر دال إحصائيا لهيكل الملكية من خلال (C21: عدد الأسهم المتداولة)بمستوى دلالة محسوب 0. 8978، و متغير (C22: عدد الأسهم المملوكة من مجلس الإدارة) بمستوى دلالة محسوب 0. 8631 على (Y3: العائد على الاستثمار) كونها أكبر من 0. 05. كما بلغت قيمة معامل الانحدار(- 0. 0158)، وبالتالي تعكس هذه العلاقة النقص في العائد على الاستثمار بنسبة 1. 58 % عند الزيادة في عدد الأسهم المتداولة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة (0. 0480)،وهذا يعكس مستوى الزيادة في العائد على الاستثمار بمعدل (4. 8%) بسبب الزيادة في عدد الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة. يمكن الاستنتاج

بأن علاقة هيكل الملكية بالعائد على الاستثمار ضعيفة وغير مؤكدة. وان التركيز من اجل تحسين مستوى الأداء قد يأتي من تفعيل القرارات التشغيلية للإدارة بصورة أوسع.

رابعا: أثر القطاع الاقتصادي للنشاط على مؤشرات الأداء المالي.

لا يوجد أثر دال إحصائيا لمتغير القطاع بمستوى دلالة محسوب 0. 0715 على (Y1: ربحية السهم) كونها تفوق 0. 05. كما لا يوجد أثر دال إحصائيا لمتغير القطاع بمستوى دلالة محسوب 0. 4817 على (Y2: العائد على الأصول) كونها تفوق 0. 05. وأنه لا يوجد أثر دال إحصائيا لمتغير القطاع بمستوى دلالة محسوب 0. 1041 على (Y3: العائد على حقوق الملكية) كونها تفوق 0. 05. وأخيرا، لا يوجد أثر دال إحصائيا لمتغير القطاع بمستوى دلالة محسوب 0. 8631 على (Y4: العائد على الاستثمار) كونها تفوق 0. 05. ويمكن تلخيص ذلك بأن متغير القطاع ليس له أثر دال إحصائيًا على أي من متغيرات الأداء المالي (Y1، Y2، Y3، Y4). حيث ان مستويات الدلالة جميعها تجاوزت 0. 05، مما يعني أن الفروق بين القطاعات ليست ذات أهمية إحصائية في تفسير الأداء المالي.

10. 5: ملخص النتائج والتوصيات

عكست الدراسة تنامي ممارسات تمهيد الدخل من قبل إدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين من 40% من الشركات عام 2017 إلى 86. 6% منها عام 2023. وهذا مؤشر واضح على تراجع مستوى موثوقية ومصداقية القوائم المالية باعتبارها المصدر المعلوماتي الأساس لاتخاذ القرار الاقتصادي من قبل المهتمين. كما سجلت متوسط مؤشرات قياس الأداء المالي المستخدمة في الدراسة انسجاما في تأثيرها بممارسات تمهيد الدخل يتراوح ما بين 4. 3% للعائد على الأصول إلى 19. 72% لربحية السهم.

وكان أثر تمهيد الدخل على مؤشرات الأداء المالي ضعيفا ومتباينا. فتبين عدم وجود أثر دال احصائيا له على ربحية السهم، في حين تبين وجود أثر دال احصائيا له على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية و العائد على الاستثمار. كما تراوح مستوى تأثيره على هذه المؤشرات ما بين(سالب 04%) إلى 3. 43%). وتمثل هذه التباينات مؤشرات سلبية تنتقص من مستوى مصداقية وموثوقية القوائم المالية في نظر المهتمين. وهناك اعتقاد بأن الإدارة وانسجاما مع دورها بموجب نظرية الوكالة، تمارس عمليات تمهيد الدخل لغرض تحقيق الاستقرار المالي في الأساس دون التفكير في سلبياته، وانها تعطي الاولوية في تصرفاتها لإرضاء كبار المساهمين أو لمصالح ذاتية في بعض الأحيان. وهذا يتطلب منها الالتزام بمتطلبات الحوكمة المؤسسية في سبيل رفع مستوى كفاءتها في تبني استراتيجيات تخدم كافة المهتمين في الشركة بشكل متوازن وشفاف، وبعيدا عن القرارات العشوائية المبنية على المخاطرة والمزاجية، وهذا بالطبع يساعدها في تحسين ادائها المالي.

وسجل أثر الالتزام بالحوكمة أثر دال إحصائيا على مؤشرات قياس الأداء المالي المستخدمة في هذه الدراسة. فكانت الآثار ضعيفة عليها:حيث تتراوح ما بين 0. 40% إلى 2. 76% على مؤشر ربحية السهم، و ما بين 0. 4% إلى 0. 6%على مؤشر العائد على الأصول، ما بين 0. 46% إلى 0. 1. 06%على العائد على حقوق الملكية. في حين آثرت الحوكمة بمعدلات عالية تتراوح ما بين 46% إلى 48. 57% على العائد على الاستثمار. وهذا مؤشر على اهتمام الإدارة بمصالح كبار المستثمرين- حيث أن غالبية الشركات محل الدراسة عائلية أو تحت سيطرة بعض المتنفذين-على حساب حرصها على التشغيل الفعال للأصول بما يحقق ربحية حقيقية للسهم.

وأثر هيكل الملكية سلبيا بمستوى ضعيف لا يتجاوز 2. 2% على مؤشرات الأداء المالي، باستثناء العائد على الاستثمار حيث تأثر بصورة طردية وبمستوى 4. 8% في علاقته مع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة. وربما يعزى ذلك إلى أن الشركات تتحكم بها عائلات متنفذه. كما لم يلاحظ أي أثر للقطاع الاقتصادي للشركة على الأداء المالي للشركة رغم ـمولية العينة للقطاعات الاقتصادية المعتمدة من قبل إدارة بورصة فلسطين. بناءا على ذلك

يمكن التوصية بما يلي:

-عدم اعتماد محتويات القوائم المالية المنشورة كحقائق مسلم بها،بسبب خضوعها لممارسات تمهيد الدخل المتزايدة في فلسطين. هذه الممارسات بدورها أظهرت وجود تغيرات إيجابية متباينة الأثر في مؤشرات الأداء المالي المشتقة من تلك القوائم،مما يثير الارتباك عند صناعة القرار. وبالتالي على المهتمين استخدام المزيد من أدوات التحليل للقوائم المالية المنشورة و الاسترشاد بحقائق و مؤشرات مالية وغير مالية اضافية

- توعية وتثقيف المهتمين وخاصة الإدارة بأهمية الحوكمة المؤسسية ودورها في إحداث التوازن في التعامل الشفاف مع احتياجات ومصالح الأطراف المتعارضة.

- حث إدارة الشركات على الالتزام الجاد بمبادئ الحوكمة المؤسسية، آخذين في الاعتبار الشفافية والتوازن في خدمة الفئات المهتمة، وكذلك تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية و تقليل البدائل و السياسات المحاسبية في عملية التقرير المالي حول تصرفها بحقوق الملكية انسجاما مع نظرية الوكالة.

- بذل المزيد من العناية المهنية من قبل المدقق الخارجي عند إبداء الرأي بمدى عدالة ومصداقية تمثيل القوائم المالية التي تمثل إنجازات الإدارة في التصرف بحقوق الملكية.

(11): قائمة المراجع

11. 1 المراجع العربية:

ابو هلال، مروان (2010) بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية: مقارنة مع نموذج ماليزيا، (أطروحة دكتوراه)، جامعة عمان العربية, الأردن مسترجع من:https:// search. emarefa. net/detail/BIM-544229

الأغوات، توفيق. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية

231659/https://thesis. mandumah. com/Record، رسالة ماجستير،جامعة الاسراء،

اسمر،معاذ، الظاهر،مفيد , شريم،عمر(2024) هيكل الملكية واثره على عوائد الاسهم للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال،20(1):157-135 مسترجع من

https://doi. org/10. 35516/jjba. v20i1. 1724

بوخناف ورده، وحولي، محمد. (2019). أثر ممارسات تمهيد الدخل على القيمة السوقية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،6(2):532-510. مسترجع من https://www. asjp. cerist. dz/en/article/157874

التكريتي، تمارا. (2019). أثر ممارسة المحاسبة الابداعية باستخدام اسلوب تمهيد الدخل على الأداء المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. مجلة الدراسات العليا،جامعة النيلين،14 (56):27- 90. مسترجع من http://search. mandumah. com/Record/1018922

الجعيدي،عمر،و الصوري،محمد (2023) اثر الالتزام بمؤشرات الحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسات تمهيد الدخل:دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية،مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية)،37(6): 1122-1091، مسترجع من: https://journals. najah. edu/media/journals/full_texts/2_o9G1evt. pdf

جمعه، السعيد فرحات (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال،دار المريخ،الرياض.

حتحوت، مريم، و بورديمة، سعيدة. (2022). أثر سياسة تمهيد الدخل على القيمة الاقتصادية المضافة لمجموعة من المؤسسات الجزائرية: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي للفترة (2012-2019). مجلة العلوم الإدارية والمالية، 6 (1): 341 - 356.

مسترجع من https://search. mandumah. com/Record/12964

حسيبة. سراج (2019) التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير،جامعة عبد الحميد باديس، الجزائر. مسترجع من: . http://e-biblio. univ-mosta. dz/handle/123456789/12494

حمد ،امنه، وأبو نصار، محمد (2013) أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة دراسات:سلسلة العلوم الإداريه،40(2): 329-351. مسترجع من: https://search. emarefa. net/detail/BIM-76306

حميدي،كرار(2011) العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل:دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية) رسالة ماجستير،جامعةالكوفة،https://www.researchgate.net/profile/Karrar_Hameedi/publication/342899074_

الحناوي، محمود (2019). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، 6(1):116-65. مسترجع من:

https://abj. journals. ekb. eg/article_126515_427e65aa05302942a731358d80ae07af. pdf

الخرابشة، إبراهيم، و الشرايري، ماجد (2020) أثر تمهيد الدخل على قرارات الإقراض في البنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من http://search. mandumah. com/ 130923/Record

سعيد، لقمان و حسن، مقداد (2019) أثر سياسة تمهيد الدخل على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية العاملة في محافظة أربيل،مجلة قه لاى زانست العلمية،4(4):414-356.

https://journal. lfu. edu. krd/ojs/index. php/qzj/article/download/91/87/172

سليم،احمد (1999) دراسة اختبارية لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية ،المجلة المصرية للدراسات التجارية، 23(2):396-363. مسترجع من https://search. mandumah. com/Record/60297 396

شعث، محمد (2019) ثر تمهيد الدخل على العائد السوقي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشوره،الجامعه الاسلاميه،غزه. مسترجع من:https://search. man-dumah. com/Record/103311

الشمري، ميسون. (2017). أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي:دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2010-2014، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط. مسترجع من: https://meu. edu. jo/libraryThe-ses/586b46854f250_1. pdf

العامري، احمد (2018)، اثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل راس المال والأداء المالي:دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي، المجلة العربية للإدارة،38(2):166-151. متوفر على الرابط https://doi. org/10. 21608/aja. 2018. 17349

العبدالله، رياض والحسناوي، ميشيل عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية. المجلة العربية للمحاسبة، 9 (1)::72-27.

عبد الله، عبد الرحمن، وهاشم، عمر(2016) أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية، 17(2): 112-87. https://search. emarefa. net/detail/BIM-953812

العجروش، مشاعل (2018) دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من احتمالية تمهيد الدخل في الشركات المساهمة السعودية. رسالة ماجستير. كلية الشرق العربي للدراسات العليا. مسترجع من:

https://search. mandumah. com/Record/1038570

عقيل، حبيب (2003) تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،العراق. https://library. alkafeel. net/dic/details/215942/

فداوي، امينه (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجمة بمؤشر250SBF – اطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر. مستخرج من https://iefpedia. com/arab/wp-content/uploads/2016/0

قانون الشركات الاردني رقم 12 لعام 1964 على الرابط https://maqam. najah. edu/legislation/17

قانون الشركات الفلسطيني رقم 42 لعام 2021 على الرابط https://maqam. najah. edu/media/uploads/2022/01/legislations

القرعان، سناء، والعبد الله ، رياض (2005) العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل:دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك مسترجع من:

https://search. mandumah. com/Record/567073

الكبيجي، مجدي (2019) دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية:دراسة ميدانية،المجلة العربية للإدارة،39(2):124-99. مسترجع على https://aja. journals. ekb. eg/article_36042. html

زعرب،حمدي و مسمح، باسل (2020). أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين(دراسة تطبيقية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ،غزة. https://journals. iugaza. edu. ps/index. php/IUGJEB/article/view/7304

المرحبي،حنان (2020)، الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة،مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة مسترجع من الرابط: https://saa. ksu. edu. sa/sites/saa. ksu. edu. sa/files/imce_images/ldd_63_-_2020m_0.pdf

مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، والدعاس، عبد الله (2017) أساليب إدارة الأرباح و تأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة إربد للبحوث والدراسات الإنسانية، 19(2): 172-137. مسترجع من:

https://search. emarefa. net/detail/BIM-933221

مكية، نغم، و مرتكوش، عمار (2016) تقييم نموذج Eckel المستخدم في كشف ممارسات تمهيد الدخل: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الصناعية في الأسواق المالية العربية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38(6): 237 -. 260 مسترجع من http//:search. mandumah. com/Record1

نيربي، حلا، وشهيد، رزان(2020) أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية و الاقتصادية، 5(13): 96- 111. مسترجع من:https://search. emarefa. net/detail/BIM-1277070

11. 2: المراجع الاجنبية

Andreas,S&Wijaya H. (2019),The Influence OF Company Size And Financial Performance Towards Income Smoothing , Journal ilmiah , bisinis, pasar modal. 2(1)https://ibn. e-journal. id/index.php/JIBPU/issue/view/14

Bhagat S& Bolton B. (2008)Corporate Governance and Firm Performance ,Journal of Corporate Finance ,14(3):257-273. https://econpapers. repec. org/RePEc:eee:corfin:v:14:y:2008:i:3:p:257-273

Claessens, S. & Fan, J. P. H. (2002). Corporate Governance in Asia: A Survey. International Review of Finance; Vol. 3, No. 2, pp. 71-103

https://www. researchgate. net/publication/4762002_Corporate_Governance_in_Asia_A_Survey#fullTextFileContent

Gompers, Paul A. and Ishii, Joy L. and Metrick, Andrew(2003) Corporate Governance and Equity Prices. Quarterly Journal of Economics, 118(1): 107-155, Feb, Available at SSRN: https://ssrn. com/abstract=278920

Copeland, R. (1968),Income Smoothing ,Journal of Accounting Research , vol. 6, Iss: (3), pp:101-116. https://www. jstor. org/stable/2490073

Eckel, N. (1981),The Income Smoothing Hypothesis revisited Abacus 17(1):28-40. https://www.researchgate.net/publication/229704030_The_Income_Smoothing_Hypothesis_Revisited

Fabio,C. Ramassa P. &Quagli,A. (2021), Income smoothing in European banks: The contrasting effects of monitoring mechanisms,Journal of International Accounting, Auditing and Taxation. 43(5). http://dx. doi. org/10. 1016/j. intaccaudtax. 2021. 100385

Francis، J. , LaFond R. , Olsson،P. , Schipper K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes، The Accounting Review، 79(4): 967-1010. https://doi. org/10. 2308/accr. 2004. 79. 4. 967

Gartenberg, C. M. , Prat, A. , & Serafeim, G. (2016). Corporate Purpose and Financial Performance. Columbia Business School Research Paper No. 16-69, Retrieved from https://repository.upenn. edu/mgmt_papers/274

Gompers, Paul A. and Ishii, Joy L. and Metrick, Andrew, Corporate Governance and Equity Prices. Quarterly Journal of Economics, Vol. 118, No. 1, pp. 107-155, February 2003, Available at SSRN: https://ssrn. com/abstract=278920

Grace,O. &Otitolaiye E. ,Ogunfowora A. (2021),Income Smoothing ,Earnings Management and The Credibility of Accounting Information ,International Journal of Business, Economics and Management. 8(4). https://doi. org/10. 18488/journal. 62. 2021. 84. 292. 306

Haji yusoff , Ruslaina (2001) Empirical study on the relationship between income smoothing and shareholders wealth among malaysian listed companies

http://www. malrep. uum. edu. my/rep/Record/my. uitm. ir. 3202

Kindory E. ,Ahmad W. Khadim L. (2020)Measurement and Analysis of Income Smoothing using the Eckel Model and Analytical Procedures,International Journal of Innovation Creativity and Change (13)3,1153- 1171. Available https://www. ijicc. net/index. php/volume-13-2020/181-vol-13-iss-3

Kustono A. ,Roziq, A. ,Nanggla A. (2021) ,Earning Quality and Income Smoothing Motives: Evidence from Indonesia,Journal of Asian Finance, Economics and Business. 8(2), 832-821. http:// repository. unars. ac. id/id/eprint/554

La Porta; R. Florencio Lopez- De-Silanes and Andrei Shleifer, (2002), Government Ownership of Banks, Journal of Finance, 57, (1): 265-301

https://econpapers. repec. org/scripts/showcites. pf?h=repec:bla:jfinan:v:57:y:2002:i:1:p:265-301;reflist=local

La Porta, Lopez-de-Silanes, Shleifer, and Vishny (1999)Corporate Ownership around the World. Available at https://papers. ssrn. com/sol3/papers. cfm?abstract_id=103130

Leuz, C. , D. Nanda, and P. Wysocki. (2003). Earnings management and Investor Protection: An international comparison. Journal of Financial Economics 69 (3): 505-527. https://doi. org/10. 1016/ S0304-405X(03)00121-1

Morck, R. , Shleifer, A. and Vishny, R. W. (1988) Management Ownership and Market Valuation: An Empirical Analysis. Journal of Financial Economics, 20: 293-315. http://dx. doi. org/10. 1016/0304-405X(88)90048-7

Moses, O. D. (1987), Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes, The Accounting Review, 62(2): 358-377. https://www. semanticscholar. org/paper/ INCOME-SMOOTHING-AND-INCENTIVES%3A-EMPIRICAL-TESTS- Moses/027d576ed2896a429a3bdd45089f3bd59480d919

Obaidat , A. (2017)Income smoothing behavior at the times of political crises,International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences,7(2),1-13 April.

: https://ideas. repec. org/a/hur/ijaraf/v7y2017i2p1-13. html

Ogundajo G. &Otitolaiye E. (2021). Income smoothing , the and earnings management and the management Credibility of Accounting Information. International Journal of business,economics and management,8(4), 292-306,doi:. 62. 2021. 84. 292. 306journal:1

Ozili P. (2019)Bank Income Smoothing, Institutions and Corruption, Article in SSRN Electronic Journal. http://dx. doi. org/10. 2139/ssrn. 3340669

Pailin,A, Tankom,K. (2018),Income smoothing among European Systemic and Non-systemic Banks, Article in The British Accounting Review. 50(5):539-558. https://econpapers. repec. org/article/eeebracre/v_3a50_3ay_3a2018_3ai_3a5_3ap_3a539-558. htm

Riahi-Belkaoui, A. (2005) Accounting Theory. 5th Edition, Thomson Learning,Singapore.

Tucker, J. , and P. A. Zarowin P. (2006). Does income smoothing improve earnings informativeness? The Accounting Review 81 (1): 251-270. https://www. proquest. com/docview/218552884?-sourcetype=Scholarly%20Journals

Wang Z, Sarkis J. (2017), Corporate social responsibility governance, outcomes, and financial performance, Journal of CleanerProduction. 162(20):161-1607. http://dx. doi. org/10. 1016/j. jclepro. 2017. 06. 142